

الخلع وأزمة الزواج في المجتمع الجزائري
Khul' and the crisis of the marriage bond in Algerian society

أسماء خالد*، جامعة قسنطينة2
asma.khaled@univ-constantine2.dz

صبرينة حديدان، جامعة جيجل
hadidanesabrina@univ-jijel.dz

تاريخ القبول: 2025/04/20

تاريخ الاستلام: 2025/01/01

ملخص:

تستهدف الباحثتان من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف عند التحول الذي شهدته الأسرة الجزائرية، التي تحولت الروابط التي تجمع أعضائها من روابط قوية إلى روابطها هشة. فبعد أن كانت المشكلات الأسرية تعالج بقوة الروابط الأسرية، صارت هذه المشكلات عاملا حاسما في فض العلاقة الزوجية بالطلاق. لكن الطلاق لم يعد الحل الوحيد، بل سهّلت عدة عوامل على الزوجة مخالعة زوجها فضا لعلاقتها معه. وهو ما أوجد ظاهرة الخلع التي غدت مؤشرا دالا على عجز المجتمع عن تأمين الاستقرار لأهم بنية فيه: الأسرة.

الكلمات المفتاحية: الطلاق – الخلع – رابطة الزواج – الأسرة.

Abstract:

Algerian society has undergone many changes, The family has been transformed from an extended family to a nuclear family. The Algerian family is facing problems that have put it at risk of disintegration. This made the divorce rates rise, and khul' became another way to break the marital relationship.

The current article aims to identify the factors of the spread of the phenomenon of khul' in Algerian society

Keywords: Divorce – Khul' – Marriage bond – Family.

*المؤلف المراسل

جويلية 2025

المجلة الجزائرية للأمن الإنساني

مقدمة:

باتت التحوّلات التي تعصف بالأسرة الجزائرية محلّ اشتغال الباحثين؛ حيث شهد المجتمع الجزائري تغيرات هيكلية مسّت جميع مناحي الحياة وأبعادها، ما أثر على كافة أبعاد المجتمع خاصة ما تعلق منها بالروابط الأسرية. فقد غدت الأسرة الجزائرية في مواجهتها لتيارات التغير المتلاحقة تنحو شيئاً فشيئاً منحى تغريبي في بنائها، وهو التوجه الذي كانت له نتائج أقل ما يقال عنها أنها كارثية سواء في تربية الأبناء وتنشئتهم أو في الحفاظ على الميثاق الغليظ الذي يربط أواصر هذه الأسرة.

وليس من الجديد القول بأن التغيرات التي تعرض لها المجتمع الجزائري كان لها تأثيرها بشكل مباشر على العلاقات والروابط الأسرية، ما نحا بالأسرة الجزائرية للتأرجح بين البناء والهدم، وغدت أكثر عرضة للتفكك منها للاستقرار بعدما تراجعت وظائفها أمام الغزو الثقافي وتصاعد الاهتمام بالأبعاد المادية على حساب ما هو روحي وقيمي وأخلاقي. فالتغير الذي شهده المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة ترك بصماته على جميع مناحي الحياة المجتمعية وعلى بنية وتركيب المجتمع، وأسسها؛ خاصة ما تعلق بالأسرة وطريقة بنائها، والنظرة لها في المجتمع الجزائري الحديث.

فإذا كانت معايير الزواج في المجتمع الجزائري سابقا معايير بسيطة كبساطة المجتمع ومتطلباته، فإن هذه المعايير قد اختلفت تماما في وقتنا الحالي، وصار ينظر للزواج بمنظار أكثر مادية (إلا في حالات نادرة)، إذ غالبا ما يتوجه بعض الشباب لطلب الزواج من فتاة يشترط أن تكون عاملة، وقد يختار المجال الذي تعمل فيها وفق حسابات ومعايير تتفق ومصلحته (التعليم مثلا). كما تتوجه الفتاة في الغالب لقبول المتقدم الذي تتوفر فيه شروط مادية بالدرجة الأولى كامتلاكه لسكن، سيارة، ودخل يضمن لها وضع مادية جيدة بعد الزواج، ناهيك عن شروط الزواج والمهر وتكاليف حفل الزفاف التي صارت تقام كمظاهر للتفاخر بين الناس بغض النظر عن أعبائها المادية وتبعاتها.

وحتى وإن كنّا لا ننكر دور الاستقرار المادي في تكوين وتدعيم استقرار الأسرة وتلافي بعض المشكلات الأسرية مستقبلا، إلّا أن التأكيد على البعد المادي كبعد محوري في التأسيس للأسرة جعل منها فضاءً هيّنا تتحول فيه

العلاقة بين الزوج والزوجة من علاقة قوامها المودة والرحمة، وتحكمها السكينة التي تؤسس الأسرة المستقرة، إلى علاقة تحكمها المصلحة ويغلب عليها الطابع المادي. وهو ما جعل مستقبل الأسرة معرضا لجملة من التهديدات نظرا للصعوبات المتطلبات المادية التي جعلت الزواج رهنا في البعد الاقتصادي، وأضحى تفكك الأسرة نتيجة شبه حتمية لها.

أسهم تغليب الشروط المادية في تأسيس العلاقة الزوجية في الإخلال بدور القوامه لدى الزوج؛ وهو الباحث عن زوجة عاملة تعينه على تحمل المسؤولية المادية للأسرة، فقد قال جل من قائل: (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم). لذلك قد يكون الإرتياح المادي للزوجة عاملا من عوامل السلطة، التي ترجح الكفة لها وتجعلها لا تخشى من فك الرابطة الزوجية متى تجمعت لديها عوامل ترى فيها أن الحياة الزوجية غير قابلة للاستمرار.

لقد أصبحت المرأة الجزائرية في العصر الحديث، تختلف عن المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي، وغدا انفكاكها من الرابطة الزوجية أمرا هينا ولا يحتاج منها لتفكير كبير، خاصة إذا كانت عاملة أو لها مورد اقتصادي، أو كانت من أسرة ميسورة. وصارت المرأة في العصر الحديث مالكة لاختيارات وتفضيلات في شتى المجالات، وهي الاختيارات التي جعلت منها الأقدر على اتخاذ قرار الاستمرار في العلاقة الزوجية من عدمه.

فبمجرد شعور الزوجة بعجز أمام متطلبات ومسؤوليات الحياة الزوجية، ومواجهتها لمشكلات قد يكون حلها بسيطا وتجاوزها يحتاج لصبر ووقت، تلجأ الزوجة لطلب فك الرابطة الزوجية بالطلاق.

ولقد كشفت الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات حول عدد حالات الطلاق في الجزائر، عن ارتفاع مخيف لحالات الطلاق في المجتمع الجزائري حيث بلغت حالات الطلاق سنة 2015: 59909 حالة بمعدل 16.23، وفي سنة 2016: 62128 حالة، بمعدل 17.42، وفي سنة 2017: 65637 حالة، بمعدل 19.32، وفي سنة 2018: 65690 حالة، بمعدل 19.80، وفي سنة 2019: 65967 حالة، بمعدل 20.92، وفي سنة 2020: 66791 حالة.

حالة، بمعدل 23.47، وفي سنة 2021: 76201 حالة، بمعدل 24.20، وفي سنة 2022: 84072 حالة، بمعدل 29.44، وفي سنة 2023: 93402 حالة، بمعدل: 33.52. (الديوان الوطني للإحصاء، 2024، صفحة 27) علما أن معدل الطلاق هو النسبة بين عدد حالات الطلاق وعدد الزيجات التي سجلت خلال نفس السنة. كما تؤكد إحصائيات المركز الوطني للإحصاء ONC ارتفاع حالات الطلاق من 34137 / 10.49% سنة 2007 إلى 93402 / 33.52% سنة 2023. وبغض النظر عن تلك العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الظاهرة وتزايد أعدادها، وأمام خيار الطلاق الذي يلجأ إليه أحد الطرفين أو كلاهما بعد التأكد من استحالة استمرار العلاقة الزوجية، قد تفقد الزوجة الأمل من تحقق انتظاراتها في العلاقة الزوجية، وتحدد خياراتها بشكل منفرد، وتطلب إنهاء العلاقة لعدة عوامل تراها أنها منطقية وتبرر ذلك، لكن مطلبها قد يواجه بامتناع الزوج، إما حفاظا منه على الرابطة الزوجية - وهو أمر وارد - وإما تلافيا لملاحقات وخسائر مادية.

وبعد الاضطرابات السياسية التي مست الجزائر في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، خضع القانون الناظم للأسرة في الجزائر لعدة تغييرات، مسهلا على الزوجة نيلها حريتها، إذ مكّنها من اللجوء للخلع كطريقة ترى فيها المنفذ لها من سلطة الزوج على قرار الطلاق من جهة، وحلا للمشكلات التي تراها بالنسبة لها مانعا لاستمرار الحياة الزوجية. فقد أقر المشرع الجزائري في المادة 54 من القانون 84-11 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 ما يلي: "يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع زوجها بمقابل مالي." (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2024، صفحة 13) إنها القاعدة القانونية التي كانت الحاضن لاحتواء وتأسيس وشرعنة ظاهرة الخلع.

في هذا السياق برزت ظاهرة الخلع كظاهرة مستهجنة في بداياتها في مقابل توجه مجتمعي رافض في أغلبه، تقوده الأسرة كمثل عن فئات المجتمع التقليدي، لكنها وجدت الغطاء القانوني والشرعي الداعم لتناميها في المجتمع من خلال عدة مسوغات أهمها المسوغ الديني الذي لا يحرم الخلع كممارسة

تسمح للطرفين من إقامة حدود الله، قال تعالى في سورة البقرة: (فإن حفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به). الآية 229 وهو ما قد يسمح للفضاء الاجتماعي الثقافى بقبول فئة النساء الخالعات- ولو ظاهريا- كفتة لم تكن معروفة اجتماعيا، أو توجد لهذه الفئة تبريرا يرفع عنها عبء المسألة المجتمعية.

في إطار اشتغالنا البحثي حول هذا الموضوع، نادرة هي المعطيات الرقمية الخاصة بالبحث في ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري، ونظرا لصعوبة إيجاد تقديرات إحصائية دقيقة وعامة عن هذه الظاهرة، استجدنا ببعض الأرقام من مقالات صحفية كمؤشر لتساعد حالات الخلع وبروزه كظاهرة تستدعي الاهتمام والتدارس. ففي مقال له حول الخلع، يعرض علي يحيى بعض الإحصائيات التي قدمتها وزارة، والتي تكشف عن 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من سنة 2019، (240 حالة يوميا و10 حالات في الساعة)، وارتفع عدد الحالات إلى 100 ألف حالة سنتي 2020 و 2021. (علي، 2022) وهو ما يجعلنا نقر بأن الخلع كشكل من أشكال فض العلاقة الزوجية أضحى ظاهرة أكثر حضورا في المجتمع الجزائري المعاصر.

الأرقام تدل على تنامي ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري، ذي السياقات المتميزة: تاريخيا، دينيا، اجتماعيا، ثقافيا... ما يجعل المختصين أمام سؤال المشروعية؛ أي تساؤلهم حول العوامل التي تدفع بالمرأة لفك الرابطة الزوجية عن طريق الخلع كممارسة واعية، مستجدة، هادفة منها لإعادة تكيفها كفرد له أهدافه ومصالحه، دون النظر لما قد ينجم عنه من تفكك أسري تكون نتائجه سلبية على الأطفال، الزوجة، الزوج، والمجتمع ككل، دون النظر لتلك الصورة التي قد يرسمها المجتمع عنها مستقبلا وعن وطأة الوصم الاجتماعي التي تظل تلاحقها والتي قد تضع العلاقة بينها وبين أبنائها مستقبلا موضع الخلاف.

كما تضع المختصين - خاصة في حقل علم الاجتماع- أمام مسؤولية تحديد تلك العوامل والإكراهات - التي تعتبر موضوعية على الأقل بالنسبة للمعنيين بهذه الظاهرة- التي أسهمت في بروز وتنامي هذه الظاهرة التي عرفت ولا زالت تعرف ارتفاعا في معدلاتها، وعن الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يمكن أن

تمارسها هذه الفئة الاجتماعية (فئة النساء الخالعات) كفتة اجتماعية في طور التشكل ، وستحتل مكانة اجتماعية يتم التساؤل عن مركزها مستقبلا ، يجزّ معه تأثيرات في بنية المجتمع ووظائفه ، كما يعمل على إيجاد صورة مغايرة وقد تكون مناوئة لأساليب التنشئة الاجتماعية المعهودة. وعن إيجاد إجابة أو تفسير ولو مؤقت للحكم الذي أضحى سائدا بأن الخلع إنما هو تعبير واضح عن فشل المجتمع المعاصر في التأسيس لعلاقات أسرية ناجحة.

من هنا ، تتضح ملامح الإشكال الذي نروم طرحه والاشتغال عليه بحثيا؛ ملخصين إيّاه في التساؤل التالي: ما هي مبررات تنامي ظاهرة الخلع في المجتمع الجزائري؟ هذه المبررات التي تعد عوامل جعلت من الخلع ممارسة بديلة عن الطلاق بنجر عنها تصدع العلاقة الزوجية وتفكك البنى الأسرية.

مصطلحات الدراسة:

دون غوص في المفاهيم وتحليلاته النظرية ، يأمل المقال الحالي أن يعرض تعريفات تُقرب المعنى المراد والمقصود من كل مصطلح لذهن القارئ

الخلع: هو تداعي الأسرة وانهايار العلاقة الزوجية بطلب وسعي من الزوجة. وبذلك يكون الخلع تعبيراً عن تشظي العلاقة بين المرأة ومجتمعها التقليدي ، في مجتمع تلعب فيه العلاقات الاجتماعية دورا حاسما.

وبذلك يكون الخلع مؤشرا من مؤشرات القطيعة مع المجتمع التقليدي ، ومظهرا من مظاهر التغير البنيوي غير المسبوق في المجتمع الجزائري.

إنه رفض الزوجة الاحتفاظ بالمظاهر القانونية والاجتماعية للرابطة الزوجية وعدم قدرتها على الانقياد للتقاليد الاجتماعية.

الطلاق: عامل من عوامل الهدم التي تتفك به العلاقة الزوجية مؤدية إلى انهيار الأسرة وتحلل علاقات أفرادها بعضهم ببعض. إنه فك للعلاقة الزوجية من طرف الزوج ، أو بتراض مع زوجته نتاجا لمشكلات جعلت من استمرار العلاقة أمرا غير ممكن.

أزمة رابطة الزواج: يُراد به انهيار العلاقة التي على أساسها تبنى الأسرة كمؤسسة اجتماعية ووحدة أساسية في تركيب المجتمع ، بما لها من هيكل يضم أفرادا متشابهي العلاقات ، ذوي مكانات وأدوار محددة. يتأتى من هذا الانحلال في العلاقة توقف / عجز كل فرد عن أداء دوره / أدواره ، وتغير مكانته

الاجتماعية، بما يرافقه تغير في توقعات المجتمع من أفرادهم. وعليه فإن تفكك البنى الأسرية يتجلى في التغيرات والانتقالات التي تحدث في بنية الأسرة وأدوار أعضائها.

وينجم هذا الانحلال في العلاقة بفعل عامل أو أكثر من عوامل الهدم التي تضعف كيان الأسرة بما يجعلها أمام خيارات تهديمية كالهجر والطلاق والخلع.

ثانيا: الأسرة كموضوع في الفكر السوسيولوجي:

لم تكن الأسرة بالموضوع الغائب في تحليلات مفكري السوسيولوجيا ومنظريها، كيف ذلك وهي الوحدة البنائية الأساسية في المجتمع، الموضوع الأساس لهذا العلم. فمنذ فجر السوسيولوجيا عند ابن خلدون، إلى التحليلات المعاصرة تنال الأسرة حظا أوفر من الدراسة والفهم سواء في بنيتها، وظائفها، علاقتها ببقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى، المشكلات التي تعانيها وتهدد استقرارها... وغيرها من المواضيع المرتبطة بها.

تظهر الأسرة عند ابن خلدون باعتبارها المادة الأساسية لقيام العصبية، تلك الرابطة القرابية الأوثق، وانطلاقا من الأسرة يتحقق النسب الذي عليه تقوم العصبية، والتي بها يتأتى التضامن الاجتماعي والنصرة التي تحقق تلاحم الجماعة وتماسكها. ويذهب ابن خلدون لأبعد من ذلك، فالأسرة باعتبارها أساس بناء العصبية، لها وظيفة سياسية، فعليها تبني الدولة في مراحلها الأولى. (سميرة و محمد، 2017) هذا، ولم ينكر ابن خلدون دور الأسرة في الحفاظ على استقرار المجتمع وتطويره؛ إذ تقوم بدور التعليم، التنشئة الاجتماعية، الدعم وتبادل الموارد الاقتصادية، تمرير وتوارث العادات والقيم.

ويؤكد إميل دوركايم على الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع انطلاقا من الممارسات التي يحملها الأفراد باعتبارهم خاضعين لقواعد وقوانين ذلك المجتمع. وعليه، تختلف أنماط تشكّل الأسرة من مجتمع لآخر من خلال اختلاف النظام القيمي لكل مجتمع. كما أن الأسرة تعتبر طريقة للتفكير في مواجهة التغيرات المجتمعية. (مهدي، 2008)

وعند تالكوت بارسونز، تتجلى الأسرة كنسق فرعي ضمن النسق العام، يتصل ببقية الأنساق الأخرى في علاقة تبادلية. كما أنها تحتوي داخلها أنساقا فرعية متفاعلة فيما بينها بطريقة نسقية. ويؤكد - كما يؤكد البنائيون الوظيفيون - على أن الاستقرار هو الحالة الطبيعية للأسرة.

وبما أن بارسونز قد اهتم بدراسة بناء ووظيفة الأسرة في المجتمع، فليس من الجديد القول أن نجاح الأسرة في أداء وظيفتها في المجتمع واستمرارها رهن بمدى قدرة أفرادها على ممارسة أدوارهم التي تمنحها مكانة كل طرف داخل نظام الأسرة. وهنا يظهر حرص أفراد الأسرة على الالتزام بقواعد المجتمع كعامل أساس في تقوية العلاقات بينهم وزيادة العواطف الإيجابية التي تسمح باستمرار واستقرار الأسرة. (لطفی و کمال، 2009)

وكان كارل ماركس وغيره من الماركسيين، مهتما في تحليلاته المجتمعية بالأسرة كنظام تتم فيه عملية إعادة الإنتاج الاقتصادي، وتكون فيه السلطة لمن يملك الموارد الاقتصادية. وبذلك تكون الأسرة تبريرا لسيطرة وهيمنة الرجل على المرأة وإخضاعها، باعتبارها الطرف الأضعف لعدم امتلاكها الموارد الاقتصادية. ففي الأسرة تمثل المرأة دور البروليتاري المضطهد ويمثل الرجل دور البورجوازي الذي لا يرى زوجته إلا مجرد أداة للإنتاج وإعادة الإنتاج. (أحمد، 2014)

وهو السياق الذي نحت تجاهه المقاربة النسوية وعلى رأسها Betty Freidan سنة 1965، التي تؤكد على أن الأسرة تجعل من المرأة أسيرة، معتبرة أن الأسرة مجالا لإخضاع المرأة والسيطرة على جهودها وجسدها. فهي تقوم بكل الأعمال المنزلية دون مقابل مادي. فالأسرة تعبير عن اضطهاد وعبودية منزلية، تجعل المرأة تعيش تلك الحلقة التي لا فائدة منها تنحصر فيها مهام المرأة ووظيفتها في الإنجاب وما يلحقه من شؤون منزلية. (غيدنز، 2005، صفحة 260)

وفي سياق آخر، يؤكد التفاعليون الرمزيون (جورج هربرت ميد، هربرت بلومر...) على أن المجتمع فضاء مكتظ بالرموز التي يتلقاها الأفراد ويتفاعلون معها طيلة حياتهم. يكمن هذا التفاعل في التأثر والاستخدام لتلك الرموز حتى يعبر الفرد عن حاجاته اليومية. وحتى نفهم الحياة الاجتماعية لابد من فهم تفاعلات الأفراد وفهم الرموز التي يستخدمونها ضمن هذه التفاعلات، وفهم

تقييمات الأفراد بعضهم لبعض ضمن شبكة الرموز المتداخلة التي تشكل جملة المعاني والتوقعات المتبادلة.

والأسرة كوحدة من الشخصيات تضم مجموعة من الرموز والقيم والمعاني التي تورثها جيلا عن جيل، وتعمل على تشكيل أدوار أفرادها الحالية والمستقبلية. فالأسرة وحدة من الشخصيات المتفاعلة، وهي خلية يتطبع فيها الأفراد على أدوار وسلوكات وتفاعلات مختلفة. (الغرابي 2022, p. 354 ,

وعليه، تكون الأسرة عند التفاعليين الرمزيين الفضاء الذي يجمع طرفين - في بدايته - لكل منهما نظام رموزه الخاص المتوارث عن أسرته والمستمدج في ثقافته، ويحمل كذلك توقعاته عن الطرف الآخر. يتم داخل الأسرة، ومن خلال المواقف المختلفة نحت تلك التوقعات، وتعديل الرموز وصولا إلى التعايش المشترك والتفاهم المتبادل.

وكلما كان هناك تطابق في الرموز والمعاني التي يحملها الطرفان، كلما كان العيش المشترك أيسر، وكلما تباعد الطرفان في نظامي رموزهما كان ذلك عاملا حاسما في هدم الأسرة نتاجا لضعف التفاعل بين الزوجين. (الشريف , 2024)

ثالثا: من الطلاق إلى الخلع: العوامل والمبررات:

إذا أردنا فهما واضحا ومعتمدا لما آلت له العلاقات الأسرية في الجزائر، فإننا قد نكون مطالبين أولا بالوقوف عند أهم العوامل التي جعلت من ظاهرة الخلع ظاهرة قادرة على البروز في مجتمع مازال يوصف بالمجتمع التقليدي. وإذا كانا لا ننكر أنه أمام كل امرأة خالعت زوجها هناك رجل مخلوع، فإنه وجب علينا الاعتراف بأنه في مقابل فئة الخالعات وما تطرحه من تساؤلات، ثمة فئة الأزواج المخلوعين، وهي فئة تطرح أمام المنشغلين بالشأن المجتمعي تساؤلات ثقيلة. حوّلت الأسرة - كجماعة اجتماعية - من مجال يحمي شعور الألفة والأخوة وتعززه. (بوتفنوشت، 1984، صفحة 37) ، إلى فضاء يعبر عن الخلل الذي يصيب المجتمع في علاقاته الاجتماعية بنية ووظيفة.

لقد كانت التحولات التي أصابت المجتمع الجزائري بمضامينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... حاضنة لفهم التحول غير المسبوق في أسلوب

فك الرابطة الزوجية من الطلاق إلى الخلع. ويفترض أن الخلع كممارسة مستهجنة اجتماعيا قد ظهر بعد تظافر العديد من العوامل التي ساهمت في تشكيله كظاهرة. هذه الممارسة المستهجنة اجتماعيا تحمل في طياتها عدة معاني قد تكون مستبطنة وغير مباح بها، كما تعمل المرأة على استحضارها في مواقف الحياة اليومية، كمشهد تروم من خلاله التعبير عن ذاتها، كفاعل خاض تجربة يطمح بعدها لإعادة بناء ذاته وواقعه ومكانته التي توصم اجتماعيا، ولا مناص من ذلك الوصم. وإذا تساءلنا عن أهم العوامل والمبررات التي أسهمت في تشكل الخلع كممارسة وظاهرة تتبدى لنا عدة إجابات أهمها:

التحول في طبيعة وبنية المجتمع الجزائري:

إذا كانت دراسة مصطفى بوتفونوش عن الأسرة الجزائرية سنة 1984 أكدت أن الأسرة الجزائرية اختلفت كلياً عما كانت عليه سابقاً، فإن الحديث عن الأسرة الجزائرية في مطلع الألفية الثالثة يجعلنا نؤكد على غياب شبه تام للخصائص التي تأسست عليها الأسرة الجزائرية التقليدية وتعويضها بخصائص ناجمة عن عمليات التثاقف التي تعرضت لها الأسرة بفعل التغيرات المجتمعية التي مست الجزائر منذ عقود. وهو ما جعل من نموذج الأسرة الغربية حاضراً في المجتمع الجزائري ببنائه ووظائفه أكثر من نموذج الأسرة العربية الإسلامية.

ففي 1962 كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال، وتبعاً لحدود إمكانية السكن. أما في سنة 1977 فإن نمط العائلات قد تغير إلى نطاق محدود، فغدت الأسرة النواة الشكل الأكثر حضوراً، ولربما هو الشكل المهيمن في المجتمع الجزائري. وقد كان التصنيع السريع وحركة العمران وترشيد أجهزة الإنتاج هي أساس التحولات التي لحقت بالمجتمع والأسرة. (Chaulet, 1987, p. 203)

لقد كانت هذه التحولات في طبيعة وبنية المجتمع الجزائري نتيجة منطقية على هيمنة وطفان التكنولوجيا الحديثة، التي كان لها أثر على تصدير نموذج الحياة الغربية وقيمها، بما جعل المرأة تحاكي ذلك النموذج دون وعي منها، نموذج تحرري، داعم للحركة النسوية بما فيها من سلبيات تجعل من المرأة تتنازل عن

واجباتها في بناء الأسرة، وتتمحور حول ذاتها ملبية رغباتها، متناسية أنها تكرر الأنانية والمادية التي تدعو لها الحداثة الغربية كما يرى ذلك عبد الوهاب المسيري. كما أن هذه التكنولوجيا ساهمت في عزلة الفرد وبعده عن المشاركة في نشاطات الأسرة على اختلافها، " وقد أثبتت دراسة Kraut Robert وآخرون أن حجم اتصالات أفراد الأسرة داخل البيت قد انخفض. " (شعبان، 2017، صفحة 9) وهو ما أوجد انسحابا من الحياة الأسرية قد يؤدي إلى تقليص أدوار الفرد الأسرية، وهو ما سيسهم بشكل مباشر في خفض مستوى العلاقات الأسرية وإضعاف الروابط بين أفراد الأسرة الواحدة. (شعبان، 2017، الصفحات 11-12)

يندرج كل ما سبق ضمن ما يمكن أن نطلق عليه محمولات التحديث التي غيرت النظرة للأسرة وللرابطة الزوجية، نتاجا لتغير النظرة للأسرة ومكوناتها ولمكانتها في المجتمع. لقد أدت تلك التحولات إلى ضمور قيم التماسك والتجانس في المجتمع الجزائري، وحولت الأسرة من كيان مستقر إلى مجال ضعيف وهين، يتأرجح بين الاستقرار واللااستقرار في مقابل التحولات المجتمعية المختلفة.

التحولات التي مست وظائف الأسرة الجزائرية:

ما هي الوظائف الحديثة للأسرة الجزائرية ذات البنية الحديثة؟ سؤال نجد أنفسنا في مواجهته، مواجهة تفترض منا تحديد الوظائف التي كانت الأسرة الجزائرية التقليدية تقوم بها. الواقع أن هذه الوظائف كانت تؤدي من طرف أعضاء ذوو مكانة محددة في أسرة ذات تركيبة تكاد تكون معقدة.

الأسرة الممتدة (العائلة)، ذلك الشكل أو البنية التي كانت سائدة للأسرة الجزائرية التقليدية، كانت تسمح بأداء عديد الأدوار في الوقت نفسه، وهي الأدوار التي كانت تحافظ على تماسك الأسرة واستقرارها.

وصفت الأسرة الجزائرية التقليدية بالوحدة متعددة الوظائف؛ حيث نجد العائلة تعتمد على نفسها اعتمادا شبه كلي في تأمين احتياجاتها المختلفة واحتياجات أعضائها المتنوعة (مادية كانت أم معنوية). اعتماد مردّه لعدم توفر مؤسسات أخرى توكل لها مهمة تأمين تلك الاحتياجات. فتقوم العائلة بدور

المعيل، المربي، المثقف، المراقب، المعلم، الملحن، المداوي... وعليه كانت تتكفل بالوظائف الاقتصادية، النفسية، التربوية، الدينية، التنشيطية... لأعضائها.

لكن تطور المجتمع وتمايزه انطلاقاً من التخصص، أدى إلى أسماء إيميل دوركايم بتقسيم العمل، وتحول المجتمع من طابعه التضامني الآلي، إلى الطابع العضوي في التضامن. حينها برزت مؤسسات اجتماعية مختلفة كالمدرسة، الروضة، دور الثقافة، المعاهد الثقافية، المؤسسات الصحية... الأمر الذي جعل من الأسرة تتخلى شيئاً فشيئاً عن بعض وظائفها لتلك المؤسسات. وبعد أن كان كل أفراد خاضعين لسلطة الأسرة كضامن لجميع احتياجاتهم المختلفة، انهارت سلطتها تدريجياً لتحلّ محلها مؤسسات بديلة تقوم بما كانت تقوم به.

لقد تحولت العائلة الجزائرية بفعل عوامل التغير الاجتماعي المختلفة، ومنها الهجرة من الأرياف إلى المدن بفعل عوامل متعددة، لأسرة نواة، يفضل فيها الأبناء العيش بمفردهم مستقلين عن بيت العائلة، إما بسبب العمل، أو انفكاكاً من السلطة الأبوية وبحثاً عن ممارسة السلطة... وأضحى الأزواج الجدد في الوقت الحالي يفضلون الإقامة في سكن مستقل، تفادياً للمشكلات الأسرية من جهة، وبحثاً عن الاستقلال النفسي والاقتصادي من جهة أخرى.

ومع تزايد معدلات خروج المرأة للعمل، وتداخل مسؤولياتها المهنية والوظيفية مع مسؤولياتها الأسرية، زادت تنازلات الأسرة عن وظائفها للمؤسسات الاجتماعية المختلفة، حتى كادت تفرغ من وظائفها تماماً، وأصبحت بعض الأسر مجالاً خالياً من أدنى مقومات الاستقرار العاطفي والأسري الذي يفترض أن تقوم عليه الأسرة كفضاء للتنشئة الاجتماعية، وهو ما جعلها عرضة للاستقرار.

ولقد أدى تنازل الأسرة عن بعض وظائفها لصالح مؤسسات اجتماعية أخرى عن تنامي السلوك الفردي، وضعف هيمنة الأسرة وسلطتها على أفرادها، باعتبارها الموجه الأول لهم، والضابط الأساس لسلوكياتهم. ومع زيادة التأثيرات الخارجية، أصبح الفرد يتأرجح بين قيم المحافظة والقيم الدخيلة، تلك القيم الغربية المنبعثة خلال المجتمع ومؤسساته بفعل العولمة وتدايها. وبذلك أصبح الفرد أكثر توجهاً لتحقيق مصالح شخصية وغايات فردية، بغض النظر عن موروثه الثقافي، وعما يتوقعه المجتمع منه. إنه الانفلات من هيمنة الموروث الثقافي،

وضعف سطوة الضمير الجمعي بعد عمليات التثاقف التي تعرضت لها المنظومة القيمية الجزائرية.

نتاجا لهذا الانفلات، صار الزواج شبه صفقة يحقق الطرفان منها مصالح خاصة، دون النظر للهدف الأساسي من تكوين الأسرة في خلافة الله في الأرض والمساهمة في التنشئة الاجتماعية... وغدا الخلع تعبيرا صارخا عن التحرر من القيم والعادات التقليدية التي كانت تضع المرأة رهن نظرة تقليدية، تحت سلطة وتصرف الرجل مهما كانت مكانته المجتمعية

وإذا كانت الأسرة التقليدية مسؤولة عن زواج أبنائها من اختيار الشريك حتى المساهمة في تربية الأبناء، فإن الأسرة الحديثة لم تعد كذلك، بل وبفعل عمليات التغير الاجتماعي، سارت وفق ما يتطلع له الطرفان ويرسمانه عن شريك حياتهما. فقد صار الأبناء أحرارا في اختيار الشريك وأسلوب الحياة الذي يناسبهم. فلم يعد الزواج - في غالب حالاته - مشروعا تربويا يتم تحت وصاية الأسرة والجماعات القرابية كما كان في الماضي، بل صار عملية اختيار حرة وتم تعويض وصاية الأسرة التقليدية بمشاوره بعض الأصدقاء والمقربين. (عتيقة و طبال، 2018)

لكن الأبناء الخاضعين لتأثيرات الثقافة الغربية ونمط الحياة المنقول عبر شاشات التلفاز والمسلسلات الدرامية ووسائل التواصل الاجتماعي، قد يرسمون صورة مثالية عن الحياة الأسرية، فيتوجهون لاختيار الشريك وفق معايير تبتعد عن مسؤوليات الزواج وبناء الأسرة. وهو ما قد تكون عواقبه وخيمة على العلاقة بين الطرفين مستقبلا، طلاقا أو خلعا.

التحولات التي مست مكانة المرأة في المجتمع الجزائري:

لم يكن المجتمع الجزائري قادرا على تحقيق أهدافه في جعل الأسرة قادرة على تلبية شتى حاجيات أفرادها إلا بعزل الفتاة عن الحياة العامة، وحصر مهامها في الوظائف الأسرية، عزلا أضربها أكثر من تحقيقه لأهداف صلاحها في تأدية ما ينتظر منها. لقد سحبت التنشئة الاجتماعية التقليدية الفتاة من الحياة العامة على جميع الأصعدة، بدء بمجال التعليم وانتهاء بالعمل، بدافع الحفاظ عليها من تأثيرات البيئة الخارجية التي تعيق صلاحها في أدوارها التقليدية. حيث خضعت المرأة الجزائرية سابقا لمنظومة قيمية وقواعد ثقافية تعمل على إعداد الفتاة لأن

تكون ربة منزل صالحة لأداء أدوارها التقليدية بالدرجة الأولى، وألا تتخلى عن هذه الصفة مهما اعتلت من مناصب ودرجات. فيقدر ما تكون المرأة ناجحة في رعاية شؤون أسرتها (زوجا وأبناء) بقدر ما اعتبرت عضوا صالحا في المجتمع. لكن تأثيرات العولمة والتحديث عملت على تعديل نظرة المجتمع للمرأة من جهة، كما عملت على تعديل سلوكياتها التقليدية إلى سلوكيات وممارسات تتلاءم مع المنظومة الكونية، فأصبحت المرأة مناضلة للانخراط ضمن منظومة القيم الكونية، وهو نضال نابع من قناعات وخيارات وتوقعات لا تتلاءم مع منظومة القيم المتعارف عليها في المجتمع الجزائري.

لذلك، عملت التنشئة الاجتماعية الحالية، بالموازاة مع ثقافة المجتمع التي غلبت عليها الثقافة الكونية على كسر بعض القواعد التقليدية، ومن أهمها قاعدة سحب الفتاة من الحياة العامة، فأصبحت الأصوات تدعو لحقها في التعليم والعمل. وهو ما ساعدها على تحديد معالم أساسية في مستقبلها، تتعلق في مجملها باختيار مستقبلها وأسلوب حياتها الأسرية بدء بالشريك وانتهاء باستمرارها معه أو انفصالها عنه.

لقد كانت مكانة المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي تتحدد وفق قدرتها على القيام بمتطلبات بيتها وواجباته نحو زوجها وعائلتها عموما، بدء بالإنجاب وانتهاء برعاية شؤون تلك الأسرة. لكن ومع تغير طبيعة المجتمع الجزائري، وتلك التطورات التي مست كل أبعاده، صار تحديد مكانة المرأة في أسرتها يحتكم إلى العديد من المعايير أهمها: المستوى التعليمي للمرأة. حيث تعتبر المرأة الجزائرية في الوقت الحاضر أكثر وعيا بحقوقها وبطريقة حصولها على تلك الحقوق بالمقارنة مع المرأة في المجتمع التقليدي، وهو ما ساهم في إيجاد سلوكيات جديدة لدى المرأة تدعم مكانتها في الأسرة، وتخفي صورة المكانة المتدنية للمرأة المهيمنة.

كما أن عمل المرأة مكنها من تحقيقها مكانة اجتماعية لم تكن لتحققها لولا خروجها للعمل؛ إذ أكسبها ذلك تحقيقا لذاتها، كما منحها مركزا اجتماعيا جعلها تشعر بقيمة الدور الذي يمكن أن تمارسه في المجتمع بالموازاة مع أدوارها الإيجابية والتربوية.

وبذلك فقد تغير وضع ومكانة ودور المرأة في الأسرة والمجتمع، على نحو جعل منها قادرة على تدبير أمورها بنفسها، ودون الحاجة لمن يعيها أو من يتحمل مسؤولياتها - كما كانت في السابق-. وقد منح المستوى التعليمي، وخروج المرأة للعمل، والقوانين المعدلة للمرأة سلطة أقوى في مقابل وضعها التقليدي من جهة، وفي مقابل الرجل الذي أضحي - في بعض الحالات - فاقدًا لما يؤهله لتحمل مسؤوليات أسرته، خاصة إذا كان عاطلا عن العمل، أو متعاطيا للمخدرات، أو متخليًا عن مسؤولياته بأي شكل من الأشكال....

وإذا كان عمل الزوجة ظاهرة إيجابية في جوانب عديدة تدل على مساهمة فئة مهمة من فئات المجتمع في البناء والتشييد والتنمية والتحضر، وتأكيد لذات المرأة ولمكانتها فيه. إلا أن هذا العمل قد يتحول في كثير من الحالات لعامل يهدد استقرار الأسرة واستمرار العلاقة الزوجية. فمن جهة، تعويل الزوج على عمل المرأة كمورد يتم من خلاله إعالة الأسرة يفقد الرجل سلطته على أسرته، ويحمل الزوجة مسؤوليات تفوق مسؤولياتها. ومن جهة أخرى صار المورد الاقتصادي الذي يمنحه العمل للمرأة العاملة سلطة ووسيلة ضغط وهيمنة، تمكنها من تسيير العلاقة الزوجية كيفما تشاء.

تطور التشريع القانوني:

المعروف أن الدين الإسلامي يبيح الخلع، وقد أقر القرن الكريم الخلع في قوله تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيه افتدت به، تلك حدود الله فلا تعتدوها، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون." سورة البقرة، 229 وبغض النظر عن الشروط الشرعية الواجب توفرها لمشروعية الخلع في الدين الإسلامي، فقد أجاز المشرع الجزائري الخلع في القانون رقم 84-11 المؤرخ في رمضان 1404 الموافق ل 09 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، في المادة 54، إذ تنص المادة على ما يلي: "يجوز للزوجة أن تخالع نفسها من زوجها على مال يتم الاتفاق عليه، فإن لم يتفقا على شيء يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت الحكم". لكن المادة

ما لبثت أن تم تعديلها بما نصه: "يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخلع زوجها بمقابل مالي. إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع، يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم." (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2024، صفحة 13).

وهو ما أفسح الطريق واسعا أمام الزوجة وخفف عنها الشروط، وسهل عليها إنهاء العلاقة الزوجية التي تواجه مشكلات مختلفة، خاصة وأن الزوج مطالب بالنفقة على أبنائه قانونا. ولعل هذا ما يبرر التصاعد المذهل لحالات الخلع على النحو التالي:

الجدول رقم (01): تطور حالات الخلع بين سنتي 2003-2017:

السنة	2003	2004	2005	2006	2008-2010	2017
الحالات	560	813	3226	3500	10000	68000

المصدر: (سناني، 2020، صفحة 261)

يمكن اعتبار المعدلات المتصاعدة للخلع مؤشرا لأمحاء وإدبار قواعد المنظومة التقليدية التي أقام عليها المجتمع الجزائري أسسه الأسرية، تلك الأسس التي تعبر عن وعي جمعي يوجهه الدين الإسلامي بأن المجتمع السليم تبنيه الأسرة السوية، بعلاقاتها وترابطات أعضائها الواعين بأدوارهم. لقد تمّ التخلي عن هذه الأسس لصالح الاحتكام لمنظومة عالمية علمانية ترى الفرد أولى أولوياتها، وهو ما أوصل العلاقة الزوجية ومعها الأسرة إلى وضع هش، تسبق فيه المصلحة الشخصية، وتتحول الأولوية للأنثى كذات فردانية، على حساب الأم والزوجة كعضو يبني الأسرة والمجتمع.

هذا، ولا يمكن أن ننكر ما للعنف الأسري وسوء معاملة الزوج للزوجة أو للأبناء، وعدم عمل الزوج، وتأثير تعاطيه للمخدرات أو الكحول وتخليه عن مسؤولياته تجاه أسرته، وتدخل الأهل في تفاصيل حياة الزوجين، وعدم توفر المسكن اللائم للاستقلالية... وغيرها من العوامل من تأثير على استقرار العلاقة بين الزوجين، ما يجعل من فض العلاقة الزوجية بالطلاق أو الخلع أمرا مبررا لدى الكثير من الزوجات.

خاتمة:

تشهد الأسرة الجزائرية المعاصرة العديد من التحولات التي جعلت منها فضاءً تمتزج فيه الظواهر الاجتماعية الإيجابية والسلبية على حد سواء. ولقد غدت ظاهرة الخلع تعبيراً عن تحول الأسرة الجزائرية لحلبة صراع كما تنبأت به أطروحات كارل ماركس، لكن تنبؤاته قد صارت إلى عكسها؛ فبعد أن كانت المرأة - حسب - تلعب دور البروليتاري المضطهد والرجل دور البورجوازي صاحب السلطة والقرار، صارت المرأة من يقود ويحكم ويسيطر على القرار في إتمام مسيرة هذه الأسرة أو فض العلاقة الزوجية، وتحولت إلى طرف قد يضطهد الرجل أحياناً، ليقود الأسرة ليس فقط للصراع بل لثورة تنتهي معها العلاقة الزوجية، وبأمر منها ودون موافقة الزوج، وبدعم من القانون والسلطة وبعض فئات المجتمع.

وأمام تنامي هذه الظاهرة، يجد الباحثون والمشتغلون في شؤون المجتمع من علماء اجتماع، وعلماء نفس، ومتخصصين في القانون والشرعية... أنفسهم مطالبين بتدارس هذه الظاهرة ومعرفة مبررات تناميها والوقوف على أهم المقترحات للتخفيف من حدتها وآثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع.

مع الإشارة إلى أن الطرف الأكثر تضرراً من انفكاك الأسرة هم الأطفال الذي سيقعون فريسة سهلة للشارع أمام غياب الشروط الأساسية للتنشئة الاجتماعية السليمة لهم، وهو ما يعرض مستقبلهم لظواهر سلبية كالانحراف، ضعف الشخصية، التسرب المدرسي، عمالة الأطفال... هذا ولا ننكر تضرر المرأة حتى وإن سعت هي في فك العلاقة الزوجية - من الخلع سلباً خاصة فيما يتعلق بالوصم، وبالعلاقتها المستقبلية مع أبنائها.

كما يجب التنويه إلى أن المجتمع أصبح في مواجهة ظاهرة أخرى، وهي ظاهرة النساء اللاتي يعشن بمفردهن، إما بفعل الطلاق أو الخلع، وما لهذه الظاهرة من نتائج على ديموغرافية المجتمع من جهة، وعلى التنشئة الاجتماعية للطفل/الأطفال (في حال وجود أبناء) من جهة أخرى، وعلى تطور نسب العزلة الاجتماعية، وصعوبة تدبير أمور الحياة المختلفة وحل المشكلات الناجمة عن وهن وضعف العلاقات الأسرية، والوصم الاجتماعي....

قائمة المراجع:

- Claudine Chaulet (1987). *La terre les frères et l'argent: Stratégie familiale et production agricole en Algérie depuis 1962*. (المجلد 1). Alger: OPU.
- الجلندي بن مسعود بن سيف الغرابي. (2022). أسباب التفكك الأسري والاتجاهات العلمية المفسرة له. *IJASOS*، 8 (22)، 354.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (28 جويلية، 2024). *قانون الأسرة*. تاريخ الاسترداد 28 جويلية، 2024، من وزارة العدل: www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2006/A2006031.PDF. 28
- الديوان الوطني للإحصاء. (2024). *ديموغرافيا الجزائر 2020-2022*. الجزائر. القصاص مهدي. (2008). *علم الاجتماع العائلي*. المنصورة: عامر للطباعة.
- أنطوني غيدنز. (2005). *علم الاجتماع* (الإصدار 4). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- حرايرية عتيقة، و نعيمة طبال. (2018). مراحل وخصائص تطور الأسرة الجزائرية من أجل فهم وتفسير التحولات الحاصلة. *مجلة هيرو دوت*، 2 (2)، 25.
- حمدي علي احمد. (2014). *محاضرات في علم اجتماع العائلة*. جامعة دمنهور: كلية الآداب.
- سعدون سميرة وحمداوي محمد. (2017). *العلاقات الأسرية ودورها السياسي عند ابن خلدون: قراءة في علاقة الأسرة بالعصبية من خلال نصوص المقدمة*. الجزائر: كنوز الحكمة.
- سعدون سميرة، و حمداوي محمد. (2017). *العلاقات الأسرية ودورها السياسي عند ابن خلدون: قراءة في علاقة الأسرة بالعصبية من خلال نصوص المقدمة*. الجزائر: كنوز الحكمة.
- شروق إسماعيل الشريف. (28 مارس، 2024). *التصدع العائلي في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية*. تاريخ الاسترداد 25 جويلية، 2024، من www.al-jazirah.com
- طلعت لطفي، و الزيات كمال. (2009). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*. القاهرة: دار غريب.
- عبد الناصر سناني. (2020). *الأسرة الجزائرية وظاهرة الخلع: الأسباب والآثار*. الرستمية (2)، 261.
- كريمة شعبان. (2017). *العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري بين الانفتاح على تكنولوجيا الإتصال ومخاطر العزلة الاجتماعية*. *المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3* (9)، 9.
- مصطفى بوتفوشة. (1984). *العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة*. (دمري محمد، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ياحي علي. (26 نوفمبر، 2022). تاريخ الاسترداد 05 أوت، 2024، من www.independentarabia.com/node/396451